العدساني: سأقدم صحيفة استجواب وزير الداخلية مطلع دور الانعقاد المقبل

رياض العدساني

أعلن النائب رياض العدساني أن صحيفة استجواب وزير الداخلية جاهزة، مؤكدا أنه سيتقدم به مطلع دور الانعقاد المقبل.

وقال العدساني إن الاستجواب سيكون على خلفية "مخالفات جسيمة منها أمنية ومالية وإدارية وتجاوزات صارخة بالعقود والمشاريع، وسياسة الكيل بمكيالين بالإضافة إلى تكريس الواسطات والمحسوبيات خاصة في تنقلات وترقيات العسكريين".

عاشور يسأل عن إجراءات «الداخلية» إزاء سفر الأطفال دون موافقة ولي الأمر

صالح عاشور

وجه عضو مجلس الأمة النائب صالح عاشور سؤالا الى وزير الداخلية حول أسباب عدم تطبيق قانون حقوق الطفل بشأن سفر الأطفال دون السن القانوني بدون موافقة ولي الأمر.

وأشار عاشور الى انه "حسب قانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل الذي ينص على أنه لا يسمح للأطفال دون السن القانوني بالسفر خارج البلاد بدون موافقة ولي الأمر أو بتفويض وكتاب رسمي منهم"، لافتا الى انه "لحظ بالآونة الأخيرة سفر العديد من الأطفال دون السن القانوني لخارج البلاد".

وسأل: «ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية حيال هذه الظاهرة؟ وهل تم عمل نماذج لأولياء الأمور بالتوقيع عليها للسماح للأطفال بالسفر خارج البلاد؟»، مطالبا بتزويده بنسخة من القرارات والتعاميم بخصوص تطبيق هذا القانون ونسخة من نموذج تعهدات وتواقيع أولياء الأمور بالسماح لأولادهم بالسفر لوحدهم.

الدمخي يسأل العازمي عن آلية القبول في البعثات الخارجية إلى البحرين

عادل الدمخي

سأل النائب عادل الدمخي وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي بشأن آلية القبول في البعثات الخارجية خاصة إلى البحرين.

وطلب الدمخي تزويده بكشف المقبولين في كلية الطب في مملكة البحرين لعام 2019، وإذا ما كان قد طلبت مقاعد إضافية للكلية، وأسباب عدم قبول طالبة فيها لهذا العام مع استيفائها للشروط.

قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 11 يونيو 2019

استجواب وزير المالية وتكليف «الصحية» دراسة مدى استخدام شبكات الاتصال الجديدة «5G»

مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة جلسته العادية في 11 يونيو 2019، ناقش خلالها الاستجواب الموجه إلى وزير المالية د.نايف الحجرف بصفته والمقدم من النائبين د. بدر الملا ورياض العدساني.

وكلف المجلس اللجنة المالية التحقيق في محاور استجواب وزير المالية على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال 3 أشهر.

ووافق المجلس على تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة لمناقشة استعدادات الحكومة لمواجهة الطوارئ، كما ناقش عددًا من الرسائل الواردة والأسئلة البرلمانية.

الرسائل الواردة

ناقش مجلس الأمة في جلسته العادية اليوم 4 رسائل واردة حيث اطلع على رسالتي شكر من سمو أمير البلاد وسمو ولي العهد لرئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بمناسبة عيد الفطر السعيد.

وناقش المجلس رسالة من النائب أسامة الشاهين يطلب فيها تكليف لجان مجلس الأمة الدائمة والمؤقتة، كل في اختصاصها، الوقوف على استعدادات الأجهزة الحكومية المختلفة لمواجهة الأوضاع الإقليمية المتوترة واحتمالاتها فيما قرر المجلس بعد ذلك تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة للوقوف على استعدادات الحكومة لمواجهة الأوضاع الإقليمية.

ووافق المجلس على رسالة من النائب محمد الدلال يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل إعداد تقرير عاجل بشأن مدى سلامة استخدام خدمة شبكات الاتصال الجديدة (5G) ومدى توافر وضمان الصحة العامة للمواطنين والمقيمين وسلامة البيئة بسبب استخدام تلك الشبكات، على أن تقدم اللجنة تقريرها للمجلس خلال شهر.

وفي المداخلات النيابية خلال مناقشة هذا البند ثمن أعضاء مجلس الأمة الرسالتين الواردتين من حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد بتهنئة الأعضاء بمناسبة عيد الفطر السعيد، معربين عن تقديرهم واعتزازهم بالدور الذي يقوم به سمو الأمير من أجل تحقيق السلم الدولي والإقليمي.

وطالب نواب الحكومة بتوضيح استعداداتها لمواجهة الطوارئ، منتقدين عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة، مؤكدين أهمية وجود جهاز مختص يتبع مجلس الوزراء لإدارة الأزمات والكوارث ويملك كامل الصلاحيات خصوصًا بعد توسع هذه الأزمات في المنطقة.

وبشأن رسالة الدلال عن شبكة (5G) أشار نواب إلى أن تحذيرات طبية من أن لها تأثيرًا مباشرًا على الأطفال، لافتين إلى أن دولًا أوروبية وبعض الولايات الأمريكية رفضت تطبيق هذا النظام.

وطالبوا هيئة الاتصالات بعمل دراسات صحية وتكنولوجية عن تأثير هذه الشبكة على صحة الإنسان وهو أمر لا مجاملة فيه.

وطالب النواب بتقديم ما يثبت سلامة الشبكة من تقارير الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وإحالة الأمر إلى اللجنة الصحية حتى يطمئن النواب والشعب الكويتي.

كشف العرائض والشكاوى

استعرض مجلس الأمة 5 شكاوى وعريضة واحدة كما يلي:

-1 شكوى رقم (448) ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على مواطنة جراء رفض المؤسسة طلبها للتقاعد الطبي.

-2 شكوى رقم (449) ضد وزارة الصحة والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بشأن الضرر الواقع على موظفة لديها إصابة في العمود الفقري جراء رفض طلبها للتقاعد الطبي.

-3 شكوى رقم (450) ضد وزارة المواصلات إدارة خدمات المشتركين في محافظة العاصمة بشأن الضرر الواقع على موظف جراء نقله إلى قسم آخر دون وجه حق.

-4 عريضة رقم (451) ضد كل من مجلس الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية وديوان الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على الموظفين في الوزارة جراء زيادة ساعات العمل الرسمية دون جدوى فعلية.

-5 شكوى رقم (452) ضد وزارة التجارة والصناعة بشأن الضرر الواقع على باحث قانوني جراء عدم قبول الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية تكليفه الحضور وتمثيله الوزارة أمام النيابة العامة.

-6 شكوى رقم (453) ضد وزارة الأشغال العامة بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم طلاء المطبات وعدم مراعاة المواصفات القياسية لها.

بنود الأسئلة

ناقش مجلس الأمة في جلسته العادية اليوم عددًا من الأسئلة البرلمانية وردود الوزراء عليها.

وفي رده على سؤال للنائب د.عودة الرويعي حول المدارس المهجورة والمغلقة أكد وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي أن هناك عددًا من المدارس مدرج هدمها وبناؤها بخطة الوزارة في السنة المقبلة.

من جهته قال وزير الصحة الشيخ د. باسل الصعود في رده على سؤال من النائب ثامر السويط حول عدم تسليم مستشفى الجهراء إلى وزارة الصحة من المقاول حتى الآن، إن هناك لجنة ثلاثية مشتركة بين الصحة والمالية والديوان الأميري لاختيار المشغل للمشروع.

وفي رده على سؤال للنائب د. خليل أبل عن أعداد المرضى المرسلين للعلاج بالخارج وهل تم التمديد للبعض منهم، أكد وزير الصحة أن آلية التمديد للمرضى بالخارج تغيرت منذ تحمله مسؤولية الوزارة.

وخلال مناقشة بند الأسئلة طالب نواب الوزراء بالتعامل الجاد مع الأسئلة البرلمانية، ومراعاة وضوح الردود وتقديم إجابات متكاملة وليست مبتورة، وتزويدهم بالمستندات المطلوبة، معتبرين أن ردود بعض الوزراء تعكس تهاونا وعدم تعاون مع النواب.

الإحالات

قرر المجلس الموافقة على الإحالات الواردة في جدول الأعمال.

استجواب وزير المالية

ناقش مجلس الأمة في جلسته العادية الاستجواب الموجه إلى وزير المالية د.نايف الحجرف بصفته والمقدم من النائبين الدكتور بدر الملا ورياض العدساني.

وتكون الاستجواب من المحاور التالية:

المحور الأول: تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية.

المحور الثاني: الاستثمارات وأبرز المعوقات.

المحور الثالث: الإضرار بالمتقاعدين والمؤمن لهم.

المحور الرابع: انتهاج سياسة غير حصيفة في إدارة أصول الهيئة العامة للاستثمار.

المحور الخامس: امتناع الوزير عن الإجابة عن الأسئلة البرلمانية.

وانتهى الاستجواب بتكليف مجلس الأمة اللجنة المالية التحقيق في محاور الاستجواب وتقديم تقريرها خلال 3 أشهر.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم "تسلمت طلب تشكيل لجنة تحقيق تختص بالتحقيق في محاور الاستجواب على أن تكلف اللجنة المالية بذلك حتى تتمكن من استكشاف كل الحقائق التي وردت في الاستجواب على أن تقدم تقريرها خلال 3 أشهر".

وخلال المناقشة أكد المستجوبان النائبان رياض العدساني ود.بدر الملا وجود خلل في العديد من الجهات التي يشرف عليها وزير المالية د.نايف الحجرف، مشيرين إلى أن أبرز مواطن الخلل توجد في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وهيئة الاستثمار؛ حيث لا توجد شفافية في البيانات الخاصة باستثمارات الجهتين.

واعتبرا أن الاستجواب يتناول أمورًا تمس حياة المواطنين وتصنيف الدولة الائتماني في ظل الاعتماد على صادرات النفط، وأشارا إلى أن الوزير يشرف على الكثير من المؤسسات وتنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية وهناك إخفاقات واختلالات وهذا ما أكده ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وفي رده على مرافعة المستجوبين أكد وزير المالية د.نايف الحجرف اتخاذه الإجراءات القانونية كافة تجاه كل القضايا التي وردت بشأنها شبهة أو شكوى، مشددًا على قناعته بدستورية المناقلات بين أبواب.

وأبدى الحجرف ترحيبه بالمساءلة الموضوعية الهادفة إلى تصحيح المسار والتصدي للادعاءات، معتبرًا أن الاستجواب الموجه إليه من قبل النائبين د.بدر الملا ورياض العدساني شابته عدم الدستورية.

وقال الحجرف في رده على محاور الاستجواب خلال جلسة اليوم العادية إن 95% مما تضمنته صحيفة الاستجواب يخص أمورًا حدثت قبل توليه الحقيبة الوزارية.

وبين أنه لا توجد شبهة أو شكوى وردت إليه دون أن يتخذ حيالها أي إجراء، مؤكدًا حرصه على مد يد التعاون مع الجهات الرقابية كافة ولجنة الميزانيات البرلمانية.

وتحدث النائب شعيب المويزري مؤيدًا للاستجواب قائلا إن "الصندوق السيادي منذ خمس سنوات رقمه ثابت ولم يتغير وأن الوزير لم يقم بأي إجراء"، فيما تحدث النائب مبارك الحجرف معارضًا حيث أكد أن كل ردود الوزير موفقة وشهد له خصومه السياسيون بنظافة اليد وأنه لا يساءل عن أعمال حدثت قبل توليه الوزارة.

تنفيذاً للمرحلة الأولى من خطة عمل اتفاقية التعاون المبرمة بين الجهازين الرقابيين بالبلدين

«المحاسبة» ونظيره الجنوب أفريقي عقدا حلقة عن التأهيل المهني

جانب من الاجتماع

صورة جماعية

عقد ديوان المحاسبة الكويتي بالتعاون مع مكتب المدقق العام في جنوب إفريقيا حلقة نقاشية أول أمس حول تنفيذ المعايير الدولية والتأهيل المهني للأجهزة العليا للرقابة وتستمر أربعة أيام.

وتأتي الحلقة تنفيذا للمرحلة الأولى من خطة عمل اتفاقية التعاون المبرمة بين الجهازين الرقابيين في الكويت وجنوب افريقيا وللتبادل الخبرات والمهارات بينهما.

وتندرج الحلقة أيضا ضمن تنسيق الجهود بين الاجتماعات الإقليمية والزيارات المتبادلة لتطوير آفاق التعاون والانفتاح على كل الجهات والهيئات والمؤسسات وأصحاب المنفعة.

ووقعت الاتفاقية آنفة الذكر في سبتمبر عام 2018 بهدف تنمية وتطوير التعاون المشترك وتعزيز وتطوير المهارات المهنية للموظفين من خلال المبادرات التدريبية وزيارات الخبراء وتبادل المعلومات الفنية والتعرف على نتائج الأبحاث.

وجاء توقيع الاتفاقية على هامش اجتماع لجنة بناء القدرات التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) واللجنة التوجيهية المعنية بتعاون (الانتوساي) مع مجموعة المانحين والذي استضافته الكويت حينها، ووفق ديوان المحاسبة فإن الاتفاقية جاءت في اطار سعيه إلى الانفتاح على تجارب الأجهزة الرقابية وانسجاما مع أهداف خطته الاستراتيجية 2016 - 2020. وفي كلمته الافتتاحية للحلقة النقاشية أكد الوكيل المساعد لقطاع الجهات الملحقة والشركات في ديوان المحاسبة يوسف المزروعي أهمية التعاون بين الأجهزة الرئيسة وما تقدمه من انشطة وفعاليات "إذ تلمس احتياجات أجهزتنا الرقابية وتنمية قدرة العاملين على كل المستويات". وقال المزروعي إن الأجهزة الرقابية مطالبة بالتكيف مع الظروف والمستجدات ومواكبتها كي تحافظ على مكانتها وتقدمها ومواصلة أداء مهامها بكفاءة خصوصا وسط العديد من المتغيرات والتحديات على كل المستويات التي تستدعي تعاون الأجهزة الرقابية.

ولفت إلى ضرورة خلق أدوات مبتكرة لتطوير وتنمية آفاق الشراكة والتعاون بين أجهزتنا الرقابية ووضع خطط وبرامج تتوافق مع المستجدات وتواكب الأحداث سعيا للحفاظ على التميز في الأداء المهني وإسهاما في مواصلة تنمية وتطوير القدرات المؤسسية.

وأشار المزروعي إلى أن المجتمعات ككل تسعى لتطوير أعمالها الرقابية عبر تنفيذ المعايير الدولية والتأهيل المهني للأجهزة العليا للرقابة مما يساهم في أداء الأجهزة الرقابية دورها المنشود بكفاءة وفاعلية.

وأشاد بما بذلته لجنة (الإنتوساي) المعنية ببناء القدرات من جهود وكل من ساهم في إنجاح الاجتماع السنوي للجنة الذي عقد في طوكيو يوليو الماضي "مما من شأنه أن ينعكس إيجابا على هذه الحلقة النقاشية وما سيتم التوصل إليه من نتائج وتوصيات تهدف إلى تطوير الاعمال الرقابية في جهازينا الصديقين". وكان الديوان قد شارك في اجتماع فرعي بطوكيو في شهر يوليو الماضي للجنة تابعة للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية والمحاسبة (انتوساي) ضمن استراتيجية الديوان (2016 - 2020) لدعم وتنمية القدرات المؤسسية للديوان والقدرات المهنية للعاملين فيه.